

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر

## دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

## The paradox of the expansionist budget deficit in Algeria

## An econometric study within the VAR model

د. قاسمي شاكر<sup>1</sup>جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف - الجزائر / chaker2204@hotmail.com<sup>1</sup>

تاريخ الاستلام: 2020/08/27 تاريخ القبول: 2020/10/13 تاريخ النشر: 2020/11/09

**Abstract:**

For many years Algeria has recognized a continued and expansionist budget deficit, researchers and specialists were divergent about the solution of this problem, few of them developed the idea that the regression of the state incomes was the basis of the problem, others say that the principal cause is the explosion of the public expenditure, and between the two sides the budget deficit was more and more increased, that is why we decided to provide this study which could highlight this problematic.

Our beginning is from the hypothesis that there is no pretext of all this level of the budget deficit, there is no sufficient economic circumstances to explain the actual budget deficit in Algeria, and for that we use the VAR model to give a good and precise estimation.

**Key words:** Algeria, deficit, budget, business, exchange rate.

**المخلص:**

لسنوات طويلة عرفت الجزائر عجزا ميزانيا متواصلا و متقافما، وقد اختلف الباحثون و المختصون في مقارنة هذه الإشكالية، فبين مشير إلى تراجع موارد الدولة كسبب رئيس يعزى إليه هذا العجز و بين ملوح بارتفاع النفقات العمومية كمرکز للمشكل، يراوح عجز الموازنة العامة في الجزائر مكانه بل يزداد اتساعا من سنة إلى أخرى مؤديا إلى تردي الوضعية الاقتصادية برمتها، في هذا السياق ارتأينا تقديم هذه الدراسة التي نسعى من خلالها البحث في خبايا هذه الإشكالية.

منطلقين من فرضية أساسية مفادها غياب مبررات اقتصادية قوية قادرة على تفسير العجز الميزاني في الجزائر، و لذلك أجرينا دراسة قياسية اعتمادا على نموذج VAR للتمكن من الإحاطة بشكل أدق بمتغيرات الدراسة و تسخيرها لاستخلاص نتائج واضحة.

- كلمات مفتاحية: الجزائر، العجز، الميزاني، تجاري، سعر الصرف.

## 1. مقدمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري اليوم و أكثر من أي وقت مضى وضعية جد صعبة، حيث أن تزايد العجز التجاري و ما نجم عنه من ترد في وضعية ميزان المدفوعات إضافة إلى تنامي العجز الميزاني للدولة و ما انجر عنه من تآكل في احتياطات الصرف من العملة الأجنبية، أدى إلى تأزم الوضعية الاقتصادية و تراجع جميع المؤشرات الكلية. و إن استمرار الوضع على ما هو عليه من شأنه أن يؤدي بالاقتصاد الجزائري إلى تلقي صدمة جد قوية مع نهاية سنة 2021، حيث لن يكون هناك ما يعتمد عليه لسد الفجوة الهائلة بين موارد و نفقات الدولة. و بما أننا على مرمى سنتين من الاصطدام الكبير و يجب علينا التفكير بجديّة و بشكل مستعجل لتفادي وقوع هزة اقتصادية مدمرة و التقليل قدر الإمكان من تبعات الانتقال الى مرحلة ما بعد الاحتياطات من العملة الأجنبية. و عليه فقد وضعنا هذا البحث الذي نرمي من خلاله تسليط الضوء على الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصادنا و من ثمة الإشارة إلى الإستراتيجية المثلى التي يمكن أن نتفادى من خلالها خسائر معتبرة يتكبدها الاقتصاد الوطني ابتداء و المواطن الجزائري انتهاء.

### - مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد المسببات الأساسية للعجز الميزاني في الجزائر، حيث يوجد العديد من المتغيرات التي تربطها علاقة تأثير و تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتنامي العجز الميزاني في الجزائر، و عليه ارتأينا طرح الإشكالية التالي:

ما هي الأسباب الأساسية التي أدت إلى الاختلال الهيكلي في ميزانية الدولة ؟ و كيف السبيل لتقليص حجم الصدمة المتوقعة في أفق سنة 2021 ؟.

### - فرضيات الدراسة:

للإحاطة بالإشكالية السابقة ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و العجز الميزاني في الجزائر، و يفترض أن تكون عكسية.
- الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة و العجز الميزاني و يفترض أن تكون عكسية.

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

- الفرضية الثالثة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز التجاري و العجز الميزاني و يفترض أن تكون طردية.
- الفرضية الرابعة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف العملة الجزائرية و العجز الميزاني و يفترض أن تكون طردية.
- الفرضية الخامسة: يوجد علاقة سببية بين العجز الميزاني في الجزائر و متغيرات الدراسة في اتجاهات مختلفة.
- أهمية الدراسة:

تتبين الأهمية البالغة لهذا الموضوع من كونه يعالج أكبر المشاكل الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الوطني حاليا ألا و هي مشكلة العجز الميزاني الهيكلي، كما تتزايد أهمية هذا البحث نظرا لتركيزه على معالجة الإشكالية السابقة من خلال وجهة نظر تستهدف التوصل إلى حلول جذرية سريعة الأثر.

### - أهداف الدراسة:

- يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ثلاث نقاط أساسية هي:
- تبيان العلاقة الطردية بين تنامي العجز التجاري الجزائري و هيكلية العجز الميزاني للدولة.
- الدفع بفكرة أساسية مفادها وجود نمو غير طبيعي و غير مبرر لبعض الواردات في مجالات اقتصادية معينة.
- تقديم طرح مغاير لما قدم سابقا من حلول مستعجلة و اقتراح معالجة الأزمة المقبلة بصدمة استباقية، تمكن من إعادة التوازنات الكبرى إلى نسق مقبول اقتصاديا و الاستفادة من باقي الاحتياطات لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني بشكل استراتيجي أثناء الصدمة الاستباقية.

### - منهجية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي لإعطاء صورة رقمية واضحة عن خصائص و مكونات الاقتصاد الوطني و هو ما مكنتنا من تسليط الضوء على أهم الاختلالات الهيكلية، كما استخدمنا المنهج الاستدلالي لتبيان أهم علاقات التأثير و التأثير الموجودة بين

مختلف المحاور، أي بين العجز التجاري و العجز الميزاني للدولة، كما كان للمنهج الاستدلالي الحظ الوافر في هذه المادة العلمية، إذ أن استخدامنا لمختلف المؤشرات الإحصائية مكننا من تتبع درجات الارتباط بين المتغيرات و تحديد اتجاهات التأثير و التأثير بينها.

- الدراسات السابقة:

حول هذا الموضوع أجريت العديد من الدراسات و التي اختلفت من حيث زوايا معالجتها للإشكالية من جهة و من حيث طبيعة المعطيات و البيانات التي استخدمت فيها من جهة ثانية، و فيما يلي سرد لأهما:

-الدراسات العربية:

- دراسة لحسن دردوري (2014): حاول الباحث من خلالها التعرض لإشكالية عجز الموازنة العامة للدولة مقدما سياسة الميزانية كآلية لمعالجة هذا الإشكال و ذلك في إطار عقد مقارنة بين وضعيتي العجز الميزاني لكل من الجزائر و تونس، و قد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- كون عجز الموازنة العامة في كل من الجزائر و تونس يعتبر أحد الأسباب الأساسية في العديد من المشاكل الاقتصادية، كالبطالة، التضخم، تعثر النمو...

- تمكن تونس من تكوين قاعدة ضريبية جيدة تدعم بشكل كبير موازنة الدولة.

- لازالت ميزانية الجزائر ترزح تحت وطأة الجباية البترولية و مع تدني هذه الأخيرة أصبح من الصعب جدا الحفاظ على نفس مستوى النفقات.

- و من توصيات الدراسة:

- ضرورة التوجه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية كحل طويل المدى للاختلال الميزاني الذي تعرفه الدولتين.

دراسة أورزيق إلياس و شريف إسماعيل (2013): في هذه الدراسة ركز الباحثان على تتبع تطور مؤشرات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2001-2013، و هو ما مكنهما من تسليط الضوء على ظاهرة تزايد حجم النفقات العامة من سنة إلى أخرى، و قد وجد الباحثان مبرران لذلك، يتمثل الأول في جملة البرامج التنموية التي خصصتها الدولة لإنعاش الاقتصاد الوطني (برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني/ برنامج دعم النمو /...)، أما المبرر الثاني فتمثل في الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات في السوق الدولية، و هو ما مكن من تحسين

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، و بالمقابل بلغ حجم الإنفاق العام مستويات قياسية.

**دراسة دنان راضية:** حاولت الباحثة في دراستها التركيز على إشكالية العجز الميزاني في الجزائر، و قد قدمت تفصيلا متميزا لمفهوم العجز الميزاني، أنواعه و أسبابه، لتخلص إلى نتيجة مفادها أن تقلبات أسعار النفط كانت وراء الوضعية الحرجة التي تعرفها ميزانية الدولة، فمن جهة أدى ارتفاع أسعار النفط إلى بلوغ الإنفاق العام مستويات خيالية في مرحلة أولى ثم جاء تراجع الموارد الجبائية إلى مستويات دنيا ليسحب معه الموارد فيتعمق بذلك العجز الميزاني للدولة.

### - الدراسات الأجنبية:

**دراسة Zakaria BELMKADDEM و DRISSTouijar (2018):** أجرى هاذان الباحثان دراسة على العجز الميزاني و علاقته بالعجز التجاري (عجز الميزان التجاري) متناولين وضعية المملكة المغربية كحالة للدراسة، و قد انطلقا من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة سببية قوية بين العجز الميزاني و العجز التجاري، أي أن الأول يساهم في تكون الثاني. و قد خلص الباحثان إلى عدم وجود علاقة سببية بين العجزين و أن لكل منهما حيثيات و جملة من العوامل التي تؤدي منفصلة أو مجتمعة إلى حدوثهما، و من بين ما يسبب العجز التجاري المغربي حسب الباحثين تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية مما يرفع من مبلغ الواردات مقابل الصادرات و بالتالي يتعمق العجز التجاري.

**دراسة Jerome CREEL و آخرون (2005):** أين طرح الباحث رفقة زملائه إشكالية ضرورة مواصلة الاعتماد على طرح النظرية الكينزية حول استخدام العجز الميزاني كألية تمويل و إنعاش للاقتصادات، و قدم طرحا مضادا مفاده ان العجز الميزاني و إن كان يسمح في الكثير من الأحيان ببعث الحيوية و النشاط في المعاملات الاقتصادية، إلا أنه في أغلب الأحيان يتحول إلى أداة مساومة سياسية أو اجتماعية، مما يقود إلى بلوغ مستويات قياسية من العجز، تتحول إلى حجر عثرة امام الاقتصاد، و خلص الباحث إلى ضرورة التفكير في وضع ضوابط ميزانية تسمح باستخدام عقلاني و مؤقت للعجز الميزاني حتى لا تقع الحكومات في فخ الاستدانة المتواصلة.

دراسة Philippe LACOUDE (1998): ركز هذا الباحث على دراسة العجز الميزاني لفرنسا، محاولا التفرقة بين العجز الميزاني الظرفي و العجز الميزاني الهيكلي، كما قدم هذا الاقتصادي طرعا متميزا مفاده ضرورة البحث عن بنية ضريبية مستقرة تضمن حدا أدنى من الموارد القادرة على تغطية العجز الميزاني للدولة، و ذهب هذا الباحث أبعد من ذلك ليتساءل حول البنية الاقتصادية الأكثر استقرارا و التي يمكن أن تبنى عليها منظومة ضريبية متوازنة، مستقرة و مستدامة. خلص الباحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن العائق الأساسي أمام تقليص العجز الميزاني الفرنسي هو الصعوبة البالغة التي يعاني منها الاقتصاد في ما يتعلق بجلب الاستثمارات و دعم المستثمرين، حيث أن الارتباط الفرنسي بالسياسات الاقتصادية ذات البعد الأوروبي يجعل الكثير من الإصلاحات الاقتصادية غير ممكنة باعتبارها تعد على النظام العام للاتحاد الأوروبي.

- حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في حدين أساسيين هما:

أولا: اقتصار الدراسة على فترة زمنية ممتدة ما بين سنتي 2001 و 2018، و هو ما قد يؤثر على نتائجها و إن كانت هذه الفترة مقبولة جدا إحصائيا و قياسيا، كما أنه قد تعذر على الباحث التوغل في سلسلة زمنية أبعد من ذلك حيث أن المعطيات تعتبر شحيحة في فترة تسعينات القرن الماضي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ثانيا: اقتصار الدراسة على أربع متغيرات مفسرة، و كان بالإمكان إدراج متغيرات أخرى، إلا أن الباحث رأى بأن المتغيرات المعتمدة كفيلة بتسليط ما يكفي من الضوء على إشكالية الدراسة.

## 2- الإطار النظري للدراسة:

### 2-1- العجز الميزاني، المفهوم، الأسباب، الأنواع و المحددات:

سنحاول فيما يلي بسط مفهوم العجز الميزاني و كل ما تعلق به من مفاهيم جانبية بغية التحكم في منحى الدراسة.

#### 2-1-1- تعريف العجز الميزاني:

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

يمكن تعريف العجز الميزاني بأنه: "ترجمة رقمية للوضعية التي تتجاوز فيها نفقات الدولة لإيراداتها خلال فترة زمنية معينة، تقدر غالبا بالسنة" ( Congressional service, 2019, p: 02).

و يفيد (لحسن دردوري، 2014، ص:114) بأن عجز الموازنة العامة يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بالإيرادات الحكومية مما ينجر عنه عدم توازن الموازنة العامة. كما يمكن تعريف العجز الميزاني بكونه ذلك الرصيد السالب لحساب الإدارات العمومية، بعبارة أخرى تجاوز النفقات مستوى الإيرادات خلال سنة معينة ([www.lafinancepourtous.com](http://www.lafinancepourtous.com)). و في السياق نفسه يمكن أن يستدل على الحد الأقصى المسموح به اقتصاديا و الذي تم فرضه على جميع المنتسبين للاتحاد الأوروبي، إذ لا يجب أن يتجاوز العجز الميزاني مقدار 3 % من الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما ([www.lafinancepourtous.com](http://www.lafinancepourtous.com)).

### 2-1-2 أسباب العجز الميزاني:

يمكن ذكر جملة من الأسباب المؤدية إلى العجز الميزاني لدولة ما، و هي:

#### أ- تراجع الإيرادات:

بعد تراجع الإيرادات السبب الأول لظهور عجز ميزاني لدولة ما خلال فترة معينة، حيث أن تقهقر الإيرادات الناجم عن تراجع النشاط الاقتصادي عموما أو تذبذب المداخيل الناتجة عن مصادر محددة من شأنه أن يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالعجز الميزاني.

#### ب- تزايد النفقات:

تفيد (دندان راضية، 2012، ص:153) بهذا الصدد إلى أن تراجع الإيرادات الناجم عن الأزمات الاقتصادية العابرة أو الهيكلية هو السبب الرئيس للجوء للتمويل بالعجز، حيث أن النظرية الكينزية تفيد بأن العجز الميزاني قد يعتبر وسيلة بدل كونه نتيجة، إذ تلجأ الدول و الحكومات إلى زيادة النفقات لرفع القدرات الإنتاجية للدولة و لإنعاش الاقتصاد، تحت قيد أساسي يتمثل في عدم الوصول إلى مستوى التشغيل التام و هو الحد الذي لا يمكن عنده مواصلة استخدام العجز الميزاني كآلية تمويلية للاقتصاد.

إن الطرح السابق قد يكون صائبا في حالات التراجع الظرفي أو في حالات الدفع بالاقتصاد إلى مستويات أداء أعلى، إلا أننا نرى أنه قد يكون جانبا للصواب في الحالات التي تتعلق باقتصادات ريعية، لا يؤدي فيها العجز الميزاني دوره كرافع اقتصادية بقدر تحوله إلى ثغرة مرادفة لمستويات استهلاكية خيالية...

### 2-1-3 أنواع و محددات العجز الميزاني:

نستطيع التفرقة بين نوعين أساسيين من العجز الميزاني:

- **عجز ظرفي:** ناجم عن تراجع الإيرادات أو ارتفاع النفقات بشكل مؤقت، و مثال ذلك العجز الميزاني لدول الاتحاد الأوروبي و التي تتراوح في مجالات متحكم فيها بين قيم سالبة و أخرى موجبة، و الجدول التالي يبين هذا النوع من العجز.

جدول رقم -01-: العجز الميزاني و الدين العمومي لبعض دول الإتحاد الأوروبي (9 دول) -

	2000	2001	2002	2003
<b>Allemagne</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	+1,3	-2,8	-3,5	-3,9
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	60,2	59,4	60,8	64,2
<b>Autriche</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	-1,5	+0,2	-0,2	-1,1
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	67	67,1	66,6	65
<b>Belgique</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	+0,2	+0,5	+0,1	+0,2
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	109,1	108,1	105,8	100,5
<b>Danemark (hors zone euro)</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	+2,6	+3,1	+1,7	+1,5
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	50,1	47,8	47,2	45
<b>Espagne</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	-0,9	-0,4	(-0) <sup>(9)</sup>	+0,3
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	61,2	57,5	54,6	50,8
<b>Finlande</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	+7,1	+5,2	+4,3	+2,3
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	44,6	43,9	42,6	45,3
<b>France</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	-1,4	-1,5	-3,2	-4,1
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	57,2	56,8	58,6	63
<b>Grèce</b>				
<i>Solde public en % du PIB</i>	-2	-1,4	-1,4	-1,7
<i>Dettes publiques en % du PIB</i>	106,2	106,9	104,7	102,4
<b>Irlande</b>				



## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

Salde public en % du PIB	+4,4	+1,1	-0,2	+0,2
Dette publique en % du PIB	38,4	36,1	32,3	32

.....

Source : tableau établi d'après les données publiée par Eurostat le 16 mars 2004.

<http://www.assemblee-nationale.fr/europe/comparaisons/deficit2003.asp>

### - عجز هيكلية:

و هو أخطر أنواع العجز الميزاني، حيث أنه لا يرجع إلى تراجع ظرفي للموارد أو إلى ارتفاع مؤقت في النفقات بل إلى خلل هيكلية يصيب إحدى مكونات ميزانية الدولة (إيرادات أو نفقات) فيجعلها في وضعيات مختلة و مقاومة للتحرك بالاتجاه المعاكس، كأن ترتفع النفقات و تصبح غير قابلة للضغط أو التقليل، أو أن تتخفف الإيرادات فلا يمكن أن ترفع بالشكل الكافي الذي يغطي حجم النفقات القارة، و عادة ما يكون هذا النوع من العجز مصاحبا لاختلالات اقتصادية كبرى.

### 2-2- النظريات المفسرة للعجز الميزاني:

إن أهم نظرية يمكن أن تساق في دراستنا هذه تتمثل في النظرية الكينزية و التي تقيّد بارتكاز الناتج الداخلي الخام على جملة من المتغيرات الأساسية هي:

- الاستهلاك

- الإنفاق العام

- الاستثمار

- الصادرات

- الواردات

و قد قدم كينز معادلته الشهيرة و التي بين فيها ارتباط خلق الثروة داخل اقتصاد ما بالمتغيرات السالفة الذكر:

$$Y = C + G + I + (X - M)$$

و قد تمثل طرح كينز حول العجز الميزاني في أن هذا الأخير يمكن أن يستخدم كآلية محورية لتحفيز الاقتصاد من خلال متغير الإنفاق العام، فكلما رفعت الدولة من مستوى

نفقاتها أدى ذلك إلى تزايد المعاملات و تحرك بقية المتغيرات (الاستهلاك، الاستثمار و الصادرات) بالشكل الذي يؤدي إلى خلق مزيد من الثروة و مناصب شغل، فنقل البطالة و يرتفع النمو الاقتصادي، و السؤال المطروح و الذي سنركز عليه إلى غاية نهاية دراستنا هذه، ما الذي يحدث إذا كان الانفاق العمومي المؤدي إلى عجز ميزاني يؤدي إلى تزايد الواردات من دون تطور يذكر في الآلة الإنتاجية الوطنية؟

في هذا الصدد يرى أنصار النظرية المناهضة للطرح الكينزي بأن التوسع و الإفراط في استخدام العجز الميزاني كرافعة اقتصادية، عادة ما يخرج عن مساره الأولي الهادف إلى إنعاش الاقتصاد ليتحول إلى آلية مستخدمة لأهداف أخرى، اجتماعية أو سياسية ( Jerome Creel et Al, 2005,p: 01).

## 2-3- مسح نظري لمتغيرات الدراسة:

سيمكننا المسح النظري لمتغيرات الدراسة في إطار معطيات الاقتصاد الجزائري من أخذ فكرة أولية عن مدى عمق الإشكالية المطروحة من جهة كما سيمكننا من فهم أسس الدراسة القياسية التي سنتبع هذا الجزء.

أ- القدرات الإنتاجية الوطنية، معدل النمو و الناتج الداخلي الخام: الرغم من مستوى الإنفاق الحكومي الضخم الذي عرفه الاقتصاد الجزائري إلا أن القدرات الإنتاجية الوطنية لاتزال تراوح مكانها، حيث أنه و بالرغم من نمو الناتج الداخلي الخام و انتقله من 17514,6 مليار دينار في نهاية سنة 2016 إلى 20189,6 مليار دينار في سنة 2018 بنسبة نمو قدرت بـ 6,2% بين سنتي 2016 و 2017 و نسبة بـ 8,6% بين سنتي 2017 و 2018، إلا أن القدرات الإنتاجية الوطنية لاتزال تراوح مكانها، بل في مفارقة عجيبة تدهورت و اتجهت نحو النزول في ظل تزايد مستمر للناتج الداخلي الخام، حيث أن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام كانت تمثل 9,8% في سنة 2015 لتتنزل إلى 6,3% مع نهاية سنة 2017، لتسجل رقما قياسيا في سنة 2018 قدر بـ 6,4% (بنك الجزائر، 2019، ص: 26).

و الجدول التالي يبين تطور الناتج الداخلي الخام بكل تفاصيله خلال السنوات

الأخيرة.

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

جدول رقم -02- تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين سنتي 2015 و 2018

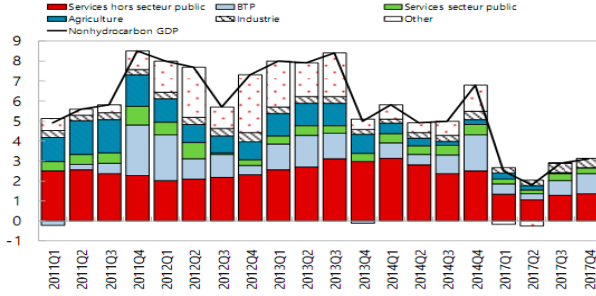
	Produit Intérieur Brut								
	Hydrocarbures	Autres secteurs		Agriculture	Industries	Services et travaux publics	Services non administratifs publics	Services administratifs publics	Droits et taxes à l'importation
2015	16 712,7	3 134,2	12 224,7	1 935,1	919,4	1 917,2	4 553,1	2 899,9	1 353,8
2016	17 514,6	3 025,6	13 093,4	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 395,6
T1 2017	4 606,6	906,6	3 335,3	583,1	258,4	523,8	1 210,8	779,1	364,9
T2 2017	4 590,9	871,1	3 354,4	583,3	263,6	549,2	1 202,4	775,9	365,5
T3 2017	4 645,8	911,1	3 359,3	573,6	269,1	550,6	1 206,6	759,7	375,4
T4 2017	4 750,6	971,2	3 429,3	581,9	270,9	579,4	1 247,3	749,8	350,1
2017	18 594,1	3 660,0	13 478,2	2 281,9	1 062,0	2 202,8	4 867,1	3 084,5	1 455,9
T1 2018*	4 972,5	1 065,4	3 558,6	592,8	275,7	579,4	1 325,3	785,3	348,6
T2 2018*	5 052,8	1 108,0	3 566,0	644,2	274,8	581,1	1 297,2	768,6	378,8
T3 2018*	5 137,6	1 135,7	3 621,1	639,6	269,5	608,6	1 324,3	759,2	380,8
T4 2018*	5 026,6	1 039,7	3 621,0	614,4	290,2	644,4	1 359,7	712,3	365,9
2018*	20 189,6	4 348,7	14 366,7	2 491,1	1 130,3	2 413,3	5 306,6	3 025,5	1 474,1
T1 2019*	5 068,3	982,1	3 749,1	617,8	294,6	599,2	1 411,1	826,4	337,1
2015	-3,0%	-32,7%	7,9%	9,2%	9,8%	6,9%	8,8%	5,9%	9,0%
2016	4,8%	-3,5%	7,1%	10,6%	6,5%	8,1%	8,3%	5,5%	3,1%
2017	6,2%	21,0%	2,9%	6,6%	8,4%	6,3%	0,5%	0,2%	4,3%
2018	8,6%	18,8%	6,6%	9,2%	6,4%	9,6%	9,0%	-1,3%	1,3%

المصدر: (بنك الجزائر، 2019، ص: 26).

إن الوضعية سابقة الذكر تعكس خلا هيكليا في الاقتصاد الوطني فكيف لاقتصاد معين أن ينمو ناتجه الداخلي الخام في حين تتراجع الصناعة كقطاع حساس و استراتيجي يمكن أن يعول عليه بشكل أساسي في خلق الثروة و تحقيق النمو الاقتصادي.

الشكل التالي يبين المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام، حيث تتأكد المساهمة الضعيفة لقطاع الصناعة من جهة أولى و تراجع قطاع الزراعة من جهة ثانية، و في الوقت نفسه يلاحظ تنامي قطاع الخدمات الخاصة و الذي و إن كان يوفر عددا معتبرا من الوظائف إلا أنه و بتركيزه على الخدمات المحلية يساهم في دعم الطلب العام مؤثرا على الأسعار باتجاه الارتفاع، و عليه فيمكن أن يستشف مبدئيا أن الواردات الجزائرية التي سنتعرض لها في عنصر موال لم تكن موجهة إلى تكوين قاعدة إنتاجية خالقة للثروة بقدر ما كانت موجهة لتلبية حاجيات استهلاكية مباشرة أو غير مباشرة.

شكل رقم -01-: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري



المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2018، ص:08)

### ب- البطالة و قطاعات التشغيل:

فيما يتعلق بالبطالة تشير الأرقام الرسمية إلى أن معدلها بلغ في شهر أفريل من سنة 2017 بـ 12,3 % أي ما يقارب 1508000 بطال، بينما قدر عدد المواطنين الفاعلين - من وجهة تصنيف- المكتب الدولي للعمل- 12277000 مواطن كان عدد النساء فيهم 2524000 و هو ما يقابل نسبة مقدرة بـ 20,6 %. وقد عدد المواطنين الفاعلين العاملين (الذين يشغلون منصب شغل) بـ 10769000، و الملاحظ في هذه الفترة أن أغلبية مناصب العمل تتوفر بشكل مستمر في قطاع الخدمات حيث بلغت نسبة التشغيل به 60,7% من اليد العاملة الإجمالية، يليه قطاع الأشغال العمومية الذي يوظف ما يقارب 16,8 % من اليد العاملة، ثم قطاع الصناعة بنسبة 13,9 %، ثم قطاع الزراعة بنسبة قدرت بـ 8,6% (ONS, 2017, p :5).

جدول رقم -03-: فئة الفاعلين غير العاملين - البطالين - حسب الشريحة العمرية.

	Masculin	Féminin	Total
- de 20 ans	110	20	130
20-24	276	116	393
25-29	241	198	439
30-34	149	90	240
35-39	78	43	121
40-44	52	28	80
45-49	36	18	54
50-54	28	4	33
55-59	18	1	19
<b>Total</b>	<b>989</b>	<b>518</b>	<b>1 508</b>

المصدر:

ONS. (2017). « ACTIVITE, EMPLOI & 2017 CHÔMAGE en AVRIL 2017 ».Rapport n :785.P :5 .

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

و الجدول أعلاه يبين الارتفاع الكبير لنسبة البطالين في مختلف فئات الشباب، إذ أن الفئات الأربعة الأخيرة المبينة في الجدول لا تغطي مجتمعة الفئة العمرية للبطالين من 30 إلى 34 سنة، و هو ما يعكس التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري. إن هذه الإحصائيات تخفي في طياتها حقيقة أمر من كون البطالة قد سجلت معدلات مرتفعة، هذه الحقيقة تتمثل في وجود فئة من غير الفاعلين و هم من لا يبحثون عن عمل، هذه الأخيرة تشكل مصدر خطر كبير إذ أنها فئة ممن لا يعتبرون من البطالين ليس لأنهم يعملون و لكن لأنهم لا يبحثون عن عمل، و يقدر عددهم كما ذكرنا سابقا بـ1698000 مواطن و هو عدد ضخم، إذ ما أخذ في الحسبان تصبح الجزائر تعاني حقيقة من بطالة تتجاوز نسبتها 24%.

جدول رقم -04-: فئة غير الفاعلين و أسباب العزوف عن البحث عن عمل.

	Masculin		Féminin		Total	
	Effectif	%	Effectif	%	Effectif	%
<b>Age quinquennal</b>						
15-19 ans	132	18,6	74	7,5	206	12,1
20-24 ans	195	27,4	186	18,8	381	22,4
25-29 ans	109	15,4	162	16,4	271	16,0
30-34 ans	61	8,6	147	14,9	208	12,3
35-39 ans	53	7,4	134	13,5	206	12,2
40-44 ans	35	4,9	112	11,4	147	8,7
45-49 ans	30	4,2	76	7,7	106	6,2
50-54 ans	44	6,2	53	5,3	97	5,7
55-59 ans	51	7,2	25	2,5	76	4,5
<b>Niveau d'instruction</b>						
Sans instruction	26	3,6	111	11,2	137	8,0
Primaire	99	13,9	138	13,9	237	13,9
Moyen	310	43,7	280	28,3	590	34,7
Secondaire	179	25,2	273	27,6	452	26,6
Supérieur	96	13,5	187	18,9	283	16,7
<b>Diplôme</b>						
Aucun	551	77,7	687	69,5	1 238	72,9
Diplômés de la Formation Professionnelle	117	16,5	176	17,8	293	17,2
Diplômés de l'Enseignement supérieur	42	5,9	126	12,8	168	9,9
<b>Raison de non recherche d'emploi au cours du mois d'avril 2017</b>						
Pense qu'il n'y a pas d'emploi	223	31,5	157	15,9	380	22,4
Attend les résultats des démarches effectuées	25	3,5	26	2,6	50	3,0
N'a pas réussi à trouver un emploi dans le passé	108	15,3	65	6,5	173	10,2
Suit un enseignement / formation	152	21,5	126	12,7	278	16,4
A pris sa retraite	78	11,0	10	1,0	88	5,2
A cause d'un handicap majeur / raisons de santé	51	7,2	29	3,0	81	4,7
Raisons familiales	9	1,3	501	50,6	510	30,0
Dispose d'une pension	4	0,5	8	0,8	12	0,7
Ne veut pas travailler	26	3,6	33	3,3	59	3,4

المصدر:

ONS. (2017). « ACTIVITE, EMPLOI & 2017 CHÔMAGE en AVRIL

2017 ».Rapport n :785.P :10 .

## ت- التجارة الخارجية:

تشير الإحصائيات و الدراسات المقدمة من طرف الهيئة الوطنية لترقية الاستثمار إلى وجود اختلالات معتبرة على مستوى التجارة الخارجية الجزائرية، حيث بدأ العجز التجاري الناجم عن تجاوز مستوى الواردات مقدار الصادرات بالظهور لأول مرة في بداية سنة 2015، أين تم تسجيل عجز تجاري مقدر ب: 13,7 مليار دولار لأول مرة ليتواصل تنامي العجز التجاري ويصل إلى مستويات قياسية بلغت أوجها في سنة 2016 إذ أصبح العجز التجاري يفوق 17 مليار دولار (ANDI, 2019)، و هي مستويات جد مخيفة تعكس انفلاتا تنظيما عميقا خاصة إذا ما قورنت تلك المبالغ الضخمة بالعوائد الاستثمارية المحققة.

و الجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري بين سنتي 2005 و 2018.

جدول رقم -05-: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005 - 2018

VALEUR EN MILLIONS USD	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
EXPORTATIONS HORS HYDROCARBURES	1 089	1 158	1 382	1 987	1 066	1 526	2 062	2 062	2 185	2 582	2 063	1 780	1 930	2 830
EXPORTATIONS HYDROCARBURES	43 937	53 456	58 881	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	68 752	60 304	35 724	28 246	33 261	38 338
TOTAL DES EXPORTATIONS	45 026	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	69 937	62 886	37 787	30 026	35 191	41 168
IMPORTATIONS	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501	47 089	46 059	46 197
BALANCE COMMERCIALE	24 988	33 157	32 532	39 819	5 890	16 580	26 242	21 490	15 085	4 306	13 714	17 063	10 868	5 029

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/

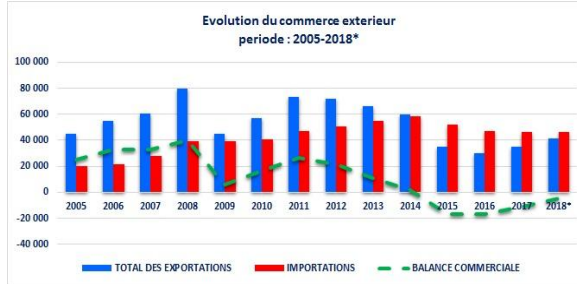
الرابط الكامل: <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

و يتضح جليا من الجدول أعلاه التنامي الرهيب لمستوى الواردات منذ سنة 2008، و المختص المتمعن في هذه الأرقام لا يخفى عليه ما يمكن أن توفره هذه المبالغ من ثورة إنتاجية و تنمية حقيقية في مجالات الحياة، و يبقى السؤال مطروحا عند هذا المستوى من البحث، هل مكنت هذه المستويات المتقدمة من الإنفاق على الواردات من إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الجزائري؟ هل مكنت هذه المبالغ من تحقيق نهضة اقتصادية يفترض أن ينجر عنها ازدهار جميع مناحي الحياة في الجزائر؟

الشكل التالي يبين الوضعية المتذبذبة للميزان التجاري الجزائري، و هي تعكس غياب رؤية واضحة فيما يتعلق باستيراد ما يتطلبه تحقيق اقلاع اقتصادي في الجزائر.

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

شكل رقم -02-: تطور التجارة الخارجية في الجزائر 2005-2018



المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/

الرابط الكامل: <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

### ث- سعر الصرف و الاحتياطات من العملة الأجنبية:

عرفت العملة الوطنية تراجعاً رهيباً في قيمتها خلال العقد الأخيرين، إذ بلغت نسبة انخفاضها ما يقارب الـ 50% و الجدول التالي يبين تدهور قيمة العملة الوطنية مقارنة بالدولار الأمريكي و الأورو الأوروبي.

جدول رقم -06-: تطور سعر صرف العملة الجزائرية بالأورو و الدولار الأمريكي (2001-2018)

ANNEE	DA,USD	DA,EURO
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.0653	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.3644	95.0012
2008	64.5810	94.8548
2009	72.6467	101.2979
2010	74.3199	103.4953
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627
2013	79.3809	105.4374
2014	80.56	106.91
2015	100.46	111.44

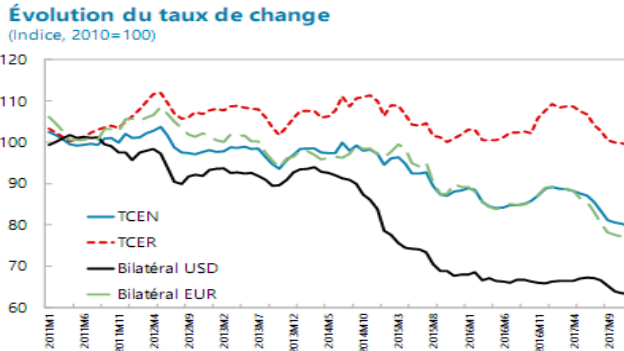
2016	109.47	121.18
2017	110.96	125.32
2018	116.62	137.69

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/

الرابط الكامل: <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

كما تجدر الإشارة إلى ان الانخفاضات المتتالية التي عرفتها قيمة العملة الوطنية ترجع لعدة عوامل قد يكون أهمها ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية مما انجر عنه ضعف الصادرات الوطنية من السلع و الخدمات، و بالتالي انخفاض الطلب على العملة الوطنية على الصعيد الدولي، كما لا ينبغي أن تهمل التوصيات المتكررة لخبراء صندوق النقد الدولي بتخفيض العملة بغية تحقيق استقرار في الأسعار من جهة و في أسعار الفائدة من جهة ثانية على المدى الطويل بما يتيح رؤية أفضل للمستثمرين المحليين و الأجانب. و الشكل المبين أدناه يعطينا فكرة واضحة عن التراجع الرهيب للعملة الوطنية خاصة مقارنة بالدولار، و يعزى ذلك بشكل أساسي إلى كون التعاملات الخارجية في مجال التجارة تتم في أغلبها بالعملة الأمريكية.

شكل رقم -03-: تطور سعر صرف العملة الجزائرية 2011-2017



المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/

الرابط الكامل: <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>



### 3- الدراسة القياسية لمشكل العجز الميزاني في الجزائر :

تعرف الوضعية الاقتصادية الحالية في الجزائر تراجعاً كبيراً على مستوى جميع الأصعدة، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى تنامي العجز الميزاني في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق والتوجس، و من أجل الوقوف على الإشكالية المطروحة و الإحاطة بأبعادها و بالعناصر المكونة لها تم تحديد جملة من المتغيرات التي ترتبط بمشكل الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، و ذلك انطلاقاً من جملة الأدبيات الاقتصادية التي تم عرضها من جهة أولى و من جهة ثانية انطلاقاً من بعض الدراسات السابقة و التي ركزت من جهات نظر مختلفة على الربط بين تنامي العجز الميزاني و بين بعض المتغيرات التي سنبينها فيما يلي.

#### 3-1- طبيعة العلاقة بين المتغيرات:

إن إجراء دراسة متينة يستدعي استخدام سلسلة زمنية طويلة تمكن من تقدير دقيق للعلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث شملت المعطيات المجال الزمني من سنة 2001 إلى سنة 2018، و هو ما سيمكننا من استخدام نموذج VAR.

#### 3-1-1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

تتكون جميع الدراسات من ثلاثة أنواع من المتغيرات: متغير تابع يعكس الظاهرة محل الدراسة، متغيرات مستقلة تعكس العناصر التي يمكن أن تساعد في تفسير الظاهرة و متغيرات عشوائية.

**المتغير التابع:** و هو المتغير الداخلي أو التابع، و هو في دراستنا هذه "العجز الميزاني"، و الذي عبرنا عنه بـ: DBU، و قد بينا في الجزء النظري مفهومه، أبعاده و أنواعه.

**المتغيرات المستقلة (المفسرة):** و هي المتغيرات التي يعتمد عليها لدراسة الظاهرة، و هي في حالتنا هذه أربع متغيرات، تم اختيارها بعناية فاقدة استناداً إلى الأبحاث و الأدبيات الاقتصادية المرتبطة بالموضوع من جهة و إلى الدراسات السابقة من جهة ثانية إضافة إلى مدى توفر الإحصائيات و المعلومات حول هذه المتغيرات، و فيما يلي عرضها:

**الناتج الداخلي الخام (PIBX):** و يعبر عن مقدار الثروة المخلوقة داخل بلد ما، أو بعبارة أخرى مقدار السلع والخدمات المنتجة داخل البلد من طرف الأعوان الاقتصاديين سواء أكانوا محليين أو أجانب، و يقيم بالأسعار الحقيقية المثبتة.

**معدل البطالة (TCHOX):** و يعبر عن معدل الفاعلين العاطلين عن العمل داخل بلد ما.

**سعر الصرف (TCHAX):** و يعبر عن قيمة العملة الوطنية مقارنة بقيمة عملة أجنبية، و سنستخدم الأورو كعملة أجنبية مرجعية.

**الميزان التجاري (BCOMX):** و يعبر هذا المتغير عن وضعية الميزان التجاري لبلد ما خلال سنة معينة، أي وضعية الواردات مقارنة بالصادرات في تلك السنة، و هو مقيم بالدولار الأمريكي.

### 3-1-2- مصادر بيانات متغيرات الدراسة:

تمثلت مصادر البيانات في مختلف الهيئات الرسمية الجزائرية، وزارة التجارة، و زارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر، إضافة إلى بعض الهيئات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي،...، حيث كان الهدف الأساس توفير بيانات ممتدة على فترة متماثلة لجميع المتغيرات و لأطول فترة ممكنة. وقد عبر عن الناتج الداخلي الخام و الميزان التجاري بمبالغ مقدرة بـ "مليار دولار"، في حين عبر عن البطالة بمعدل، أما سعر الصرف فبقيمة نقدية.

### 3-1-3- العلاقة التي تربط العجز الميزاني كمتغير مستقل بمتغيرات الدراسة:

حسب الأدبيات الاقتصادية هناك علاقة واضحة بين المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع و هي كما يلي:

العلاقة الموجودة بين العجز الميزاني و بين الناتج الداخلي الخام هي علاقة عكسية، حيث أن ارتفاع الناتج الداخلي الخام يعبر عن تزايد معدل النمو أي مستوى الإنتاج من السلع والخدمات، و هو ما يعني تزييدا معتبرا في الطلب العام مما ينجر عنه تنامي مستويات الاستهلاك و هو ما يؤدي في النهاية إلى تزايد مستويات الثروة و ارتفاع مداخيل الدولة من الضرائب و الرسوم مما ينجم عنه تناقص في العجز الميزاني.

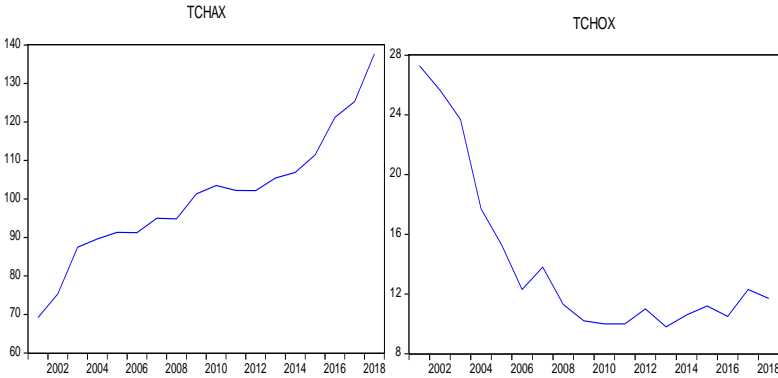
## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

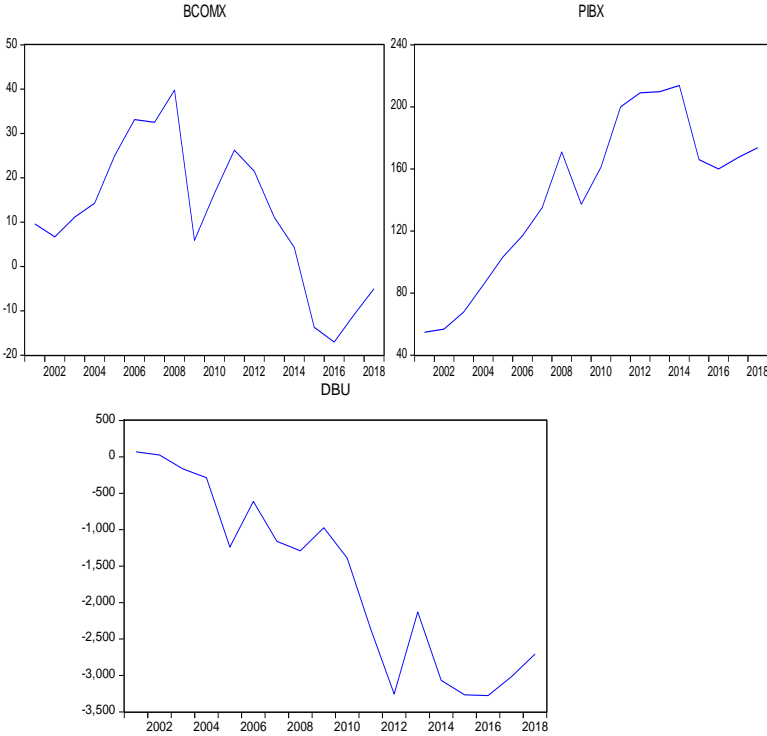
العلاقة التي تربط العجز الميزاني بالبطالة هي حسب الأدبيات الاقتصادية، علاقة عكسية، حيث أنه كلما ارتفعت البطالة تناقص الطلب العام و بالتالي يتناقص الاستهلاك مما ينجر عنه تراجع في الواردات مما يرفع من حجم الإيرادات (نفقات غير نافذة) و بالنهاية يتناقص العجز الميزاني نتيجة لتزايد البطالة.

العلاقة الموجودة بين الميزان التجاري و سعر الصرف علاقة طردية فكلما تدهور سعر صرف العملة الوطنية أدى ذلك إلى جعل الواردات أكثر غلاء، و هو ما ينجر عنه تراجع في حجم الواردات و بالتالي تراجع نفقات الدولة مما ينجم عنه تناقص في العجز الميزاني. أما العلاقة بين العجز الميزاني و الميزان التجاري فهي علاقة طردية فكلما تزايد العجز التجاري دل ذلك على تجاوز حجم الواردات لحجم الصادرات، مما ينجم عنه تنامي مستوى النفقات و بالتالي يتزايد العجز الميزاني للدولة.

### 3-2- التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة:

شكل رقم 04- التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة ما بين سنتي 2001 و 2018.





المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 .

من الشكل السابق يتضح ما يلي:

- نلاحظ منحنى بياني يعكس تدهور سعر صرف العملة الوطنية بشكل كبير عبر مختلف السنوات، حيث يبدو جلياً ضعف العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية (الأورو في وضعيتها الحالية) و هو ما ينم عن ضعف القدرات التصديرية للبلاد، حيث يترجم ذلك الضعف في عزوف عن طلب العملة الوطنية مما يؤدي إلى تراجع قيمتها، أما الجانب الإيجابي من هذا التراجع فيتمثل في تزايد قدرتنا التنافسية على صعيد الأسواق الدولية، فضعف العملة وإن كان غير محمود إلا أنه حافز رئيس للصادرات، حيث تصبح المنتجات الوطنية أقل تكلفة للمتعاملين الأجانب مما من شأنه أن يرفع من قيمة المعاملات الخارجية (الصادرات).
- بالنسبة لمنحنى البطالة، نجد انه يتراجع بشكل عام متواصل منذ سنة 2001، و الملاحظ على هذا الشكل الارتفاعات المتكررة من حين إلى آخر، و هو ما يبين ثلاث أمور أساسية، أولاً، هشاشة مناصب الشغل التي تم خلقها حيث أن مثل هذه الارتفاعات غير مبرر اقتصادياً في ظل اقتصاد منتج و نام باستمرار، ثانياً، تعثر الاقتصاد الوطني في المراحل التي

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

تعرف ارتفاعات في معدل البطالة، ثالثاً، بداية تأزم الوضع العام للتشغيل ابتداء من سنة 2016.

- فيما يتعلق بالنتائج الداخلي الخام، نلاحظ من خلال المنحنى البياني نمو الناتج الداخلي الخام بشكل عام، إلا أنه يلاحظ في بعض السنوات انخفاضات سحيقة لحجم الناتج الداخلي، وهو ما يثير الانتباه بشكل كبير، حيث أن هذا النوع من الانخفاضات المعتبرة لا يمكن تبريره بتناقص الطلب العام بل يعزى الأمر إلى انخفاض حاد في مستويات الإنفاق العام، ومنه يتضح أن النمو المحقق في الناتج الداخلي الخام ليس بالنمو المهيكل و الناجم عن تطور القدرات الإنتاجية للاقتصاد و إنما راجع إلى متغيرات خارجية تتعلق أساساً بحجم الإنفاق على مشاريع الصالح العام.

- المحنى الرابع يبين العجز في الميزان التجاري، تشير البيانات إلى أن هناك تنامي في العجز التجاري منذ نهاية سنة 2014 و يرجع ذلك إلى التزايد الرهيب في مستوى الواردات مقارنة بالصادرات على طول الفترة الممتدة من نهاية سنة 2014 إلى غاية 2016، بعدها يلاحظ ظهور تعافي من العجز التجاري، حيث يبدأ المنحنى بالتصاعد و هو ما يعني تراجعاً في مستوى العجز، و قد يرجع ذلك أحد أمرين اثنين، اولهما تراجع مستوى الواردات، و ثانيهما تزايد مستوى الصادرات (المبالغ المحققة).

- بالنسبة للعجز الميزاني، نلاحظ من الشكل تنامي هذا العجز بشكل رهيب منذ سنة 2001، إلى أن وصل إلى مستويات قياسية في سنة 2012، في سنة 2013 نلاحظ تراجع واضح لمستوى العجز ليعود إلى التعمق بعدها، ثم في سنة 2016 نلاحظ بداية التعافي من العجز الميزاني إلى غاية سنة 2018، و يمكن أن نقدم ملاحظة في هذا الصدد و التي مفادها وجود توجه متزامن للتعافي و التناقص بين العجز التجاري و العجز الميزاني بين سنتي 2016 و 2018.

3-3- اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة) -UNIT ROOTTEST-  
لاستقرارية السلاسل):

شكل رقم -05-: اختبار الاستقرار لمختلف السلاسل الزمنية عند المستوى (-) و عند الفرق الأول (-)D

### D(dbu)

Date:12/23/19 Time:23:49  
Sample:2001 2018  
Included observations:17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.34...	-0.34...	2.4392	0.118
		2 -0.10...	-0.25...	2.6769	0.262
		3 0.020	-0.14...	2.6865	0.443
		4 0.130	0.072	3.1073	0.540
		5 -0.05...	0.027	3.1986	0.669
		6 -0.21...	-0.23...	4.6044	0.595
		7 0.269	0.104	6.9449	0.435
		8 -0.28...	-0.28...	9.7810	0.281
		9 0.133	-0.01...	10.500	0.312
		1... -0.02...	-0.03...	10.535	0.395
		1... 0.037	-0.02...	10.610	0.477
		1... -0.00...	0.028	10.614	0.562

### (Dbu)

Date:12/23/19 Time:23:47  
Sample:2001 2018  
Included observations:18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.801	0.801	13.603	0.000
		2 0.649	0.018	23.076	0.000
		3 0.500	-0.07...	29.068	0.000
		4 0.333	-0.14...	31.911	0.000
		5 0.194	-0.05...	32.953	0.000
		6 0.049	-0.12...	33.023	0.000
		7 -0.07...	-0.08...	33.217	0.000
		8 -0.23...	-0.22...	35.129	0.000
		9 -0.31...	0.004	39.121	0.000
		1... -0.39...	-0.09...	46.016	0.000
		1... -0.41...	0.038	54.709	0.000
		1... -0.37...	0.067	62.970	0.000

### D(tchax)

Date:12/23/19 Time:23:58  
Sample:2001 2018  
Included observations:17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.157	0.157	0.4985	0.480
		2 0.186	0.165	1.2397	0.538
		3 -0.04...	-0.10...	1.2868	0.732
		4 -0.09...	-0.11...	1.5289	0.822
		5 -0.19...	-0.14...	2.5013	0.776
		6 0.037	0.128	2.5415	0.864
		7 -0.07...	-0.04...	2.6983	0.911
		8 -0.23...	-0.31...	4.7390	0.785
		9 -0.07...	-0.01...	4.9667	0.837
		1... -0.25...	-0.17...	7.8871	0.640
		1... -0.14...	-0.10...	8.9704	0.625
		1... -0.16...	-0.19...	10.791	0.547

### (Tchax)

Date:12/23/19 Time:23:56  
Sample:2001 2018  
Included observations:18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.694	0.694	10.195	0.001
		2 0.470	-0.02...	15.162	0.001
		3 0.312	-0.01...	17.496	0.001
		4 0.218	0.022	18.718	0.001
		5 0.150	-0.00...	19.337	0.002
		6 0.074	-0.05...	19.501	0.003
		7 0.020	-0.01...	19.515	0.007
		8 -0.06...	-0.10...	19.650	0.012
		9 -0.12...	-0.06...	20.278	0.016
		1... -0.18...	-0.07...	21.773	0.016
		1... -0.21...	-0.04...	24.056	0.012
		1... -0.26...	-0.12...	28.233	0.005

### D(tchox)

Date:12/23/19 Time:23:59  
Sample:2001 2018  
Included observations:18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.767	0.767	12.462	0.000
		2 0.527	-0.14...	18.717	0.000
		3 0.261	-0.22...	20.346	0.000
		4 0.121	0.120	20.721	0.000
		5 0.008	-0.07...	20.722	0.001
		6 -0.06...	-0.07...	20.848	0.002
		7 -0.16...	-0.14...	21.766	0.003
		8 -0.22...	-0.00...	23.516	0.003
		9 -0.23...	0.002	25.800	0.002
		1... -0.24...	-0.12...	28.512	0.001
		1... -0.24...	-0.05...	31.690	0.001
		1... -0.25...	-0.04...	35.448	0.000

Date:12/24/19 Time:00:00  
Sample:2001 2018  
Included observations:17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.228	0.228	1.0516	0.305
		2 0.370	0.336	4.0054	0.135
		3 0.050	-0.09...	4.0620	0.255
		4 0.130	0.017	4.4847	0.344
		5 0.150	0.171	5.0899	0.405
		6 -0.13...	-0.29...	5.6187	0.467
		7 -0.05...	-0.10...	5.7328	0.571
		8 -0.18...	0.007	6.9999	0.537
		9 -0.17...	-0.18...	8.2886	0.505
		1... -0.10...	0.036	8.8183	0.549
		1... -0.24...	-0.06...	11.941	0.368
		1... -0.14...	-0.13...	13.263	0.350

### D(pib)

### (Pib)

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

Date: 12/24/19 Time: 00:04  
Sample: 2001 2018  
Included observations: 17

Date: 12/24/19 Time: 00:03  
Sample: 2001 2018  
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.027	0.027	0.0150	0.902			1 0.818	0.818	14.173	0.000
		2 -0.08...	-0.09...	0.1872	0.911			2 0.622	-0.14...	22.885	0.000
		3 0.128	0.134	0.5625	0.905			3 0.450	-0.04...	27.755	0.000
		4 -0.15...	-0.17...	1.1701	0.883			4 0.273	-0.14...	29.667	0.000
		5 -0.17...	-0.14...	2.0365	0.844			5 0.102	-0.11...	29.957	0.000
		6 0.281	0.267	4.3513	0.629			6 -0.03...	-0.03...	29.983	0.000
		7 -0.07...	-0.10...	4.5107	0.719			7 -0.18...	-0.23...	31.153	0.000
		8 -0.13...	-0.08...	5.1840	0.738			8 -0.27...	0.070	33.876	0.000
		9 -0.09...	-0.23...	5.5676	0.782			9 -0.39...	-0.29...	39.974	0.000
		1... -0.10...	-0.02...	6.0527	0.811			1... -0.43...	0.103	48.511	0.000
		1... -0.09...	-0.01...	6.5248	0.836			1... -0.41...	-0.01...	57.523	0.000
		1... -0.04...	-0.18...	6.6639	0.879			1... -0.34...	0.092	64.756	0.000

### D(bcomx)

### (Bcomx)

Date: 12/24/19 Time: 00:06  
Sample: 2001 2018  
Included observations: 17

Date: 12/24/19 Time: 00:06  
Sample: 2001 2018  
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.06...	-0.06...	0.0761	0.783			1 0.727	0.727	11.190	0.001
		2 -0.08...	-0.08...	0.2224	0.895			2 0.457	-0.15...	15.893	0.000
		3 -0.09...	-0.10...	0.4122	0.938			3 0.201	-0.15...	16.862	0.001
		4 -0.14...	-0.17...	0.9476	0.918			4 -0.00...	-0.09...	16.862	0.002
		5 -0.02...	-0.07...	0.9671	0.965			5 -0.07...	0.095	17.004	0.004
		6 0.217	0.176	2.3508	0.885			6 -0.10...	-0.04...	17.321	0.008
		7 0.060	0.060	2.4678	0.930			7 -0.20...	-0.26...	18.680	0.009
		8 -0.14...	-0.14...	3.2626	0.917			8 -0.31...	-0.18...	22.289	0.004
		9 -0.21...	-0.23...	5.0873	0.827			9 -0.40...	-0.09...	28.362	0.001
		1... -0.10...	-0.12...	5.5946	0.848			1... -0.43...	-0.04...	37.487	0.000
		1... -0.02...	-0.07...	5.6157	0.898			1... -0.28...	0.194	41.582	0.000
		1... 0.024	-0.13...	5.6537	0.933			1... -0.14...	-0.09...	42.898	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 .

من الشكل رقم 05، نلاحظ أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأول، و ذلك لصغر القيم الاحتمالية (أقل من 5%) و هو ما يؤدي إلى رفض فرض العدم القائل باستقرار السلاسل، و للمضي قدما نحو تحليل أعمق، نبحث عن استقرارية السلاسل عند الفرق الأول، و النتائج المبينة في الأشكال أعلاه (-) تبين ارتفاع القيم الاحتمالية لجميع متغيرات الدراسة (أكبر من 5%) مما يقودنا إلى قبول الفرض البديل القائل باستقرارية جميع السلاسل للمتغيرات الخمسة عند الفرق الأول.

### 3-4- اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني للنموذج (VAR) "Selection Tho Lag Length"

الجدول رقم 07، يبين مختلف مدد الإبطاء للنموذج المقترح (VAR)، حيث سنعتمد على جملة من المعايير الإحصائية التي نذكرها فيما يلي (عثمان نقار، منذر العواد، 2012، ص: 350):

- معيار أكايك AIC

- معيار شيوارتز SIC
- معيار هانن كوين HQ
- معيار التنبؤ النهائي FPE
- معيار LR

جدول رقم -07-: مدد الإبطاء للنموذج المقترح

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: DBU PIBX TCHAX TCHOX BCOMX  
 Exogenous variables: C  
 Date: 12/23/19 Time: 22:57  
 Sample: 2001 2018  
 Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-358.158866...	NA	3.57e+13	45.39486	45.63629	45.40722
1	-287.322757...	88.54514	1.40e+11	39.66534	41.11395	39.73953
2	-213.090583...	46.39511*	1.17e+09*	33.51132*	36.16710*	33.64732*

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن مدة الإبطاء المعتمدة هي (2) لجميع المعايير السابقة، و عليه و عند ملاحظة القيم التي يلازمها الرمز (\*) فإننا ندرك أنها أقل القيم و منه فإن درجة التأخر المعتمدة ستكون (2).

### 3-5- معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة:

إن نموذج متجه الانحدار الذاتي المتعدد الموالى سيعتمد أساساً على نقطة مركزية هي القيم السابقة لمختلف متغيرات النموذج مرجحة بقيم الإبطاء المحددة في العنصر السابق، و هو ما يعطي إحاطة زمنية أكثر اتساعاً للظاهرة محل الدراسة و يمكن من ضبط مختلف التأثيرات عبر الزمن.



3-6 - معايرة نموذج 'Vector Auto Regression' VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة:

$$\begin{aligned} \text{DBU} = & C(1)*\text{DBU}(-1) + C(2)*\text{DBU}(-2) + C(3)*\text{TCHAX}(-1) + \\ & C(4)*\text{TCHAX}(-2) + C(5)*\text{TCHOX}(-1) + C(6)*\text{TCHOX}(-2) + \\ & C(7)*\text{PIBX}(-1) + C(8)*\text{PIBX}(-2) + C(9)*\text{BCOMX}(-1) + \\ & C(10)*\text{BCOMX}(-2) + C(11) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{DBU} = & -0.165*\text{DBU}(-1) - 0.082*\text{DBU}(-2) + 46.687*\text{TCHAX}(-1) - \\ & 15.969*\text{TCHAX}(-2) + 86.2677*\text{TCHOX}(-1) + 15.463*\text{TCHOX}(-2) \\ & - 14.604*\text{PIBX}(-1) - 4.698*\text{PIBX}(-2) + 24.707*\text{BCOMX}(-1) + \\ & 32.877*\text{BCOMX}(-2) - 4786.06 \end{aligned}$$

من خلال المعادلة أعلاه نجد أن العجز الميزاني في الجزائر يوضح بثابت (-) 4786,06 و تأخيرين (-1، -2) بالنسبة لنفسه (العجز الميزاني) و أيضا بالنسبة للمتغيرات الأخرى (سعر الصرف، معدل البطالة، الناتج الداخلي الخام، عجز الميزان التجاري) على مدى سنتين سابقتين، حيث:

من خلال معادلة النموذج نلاحظ أن قيمة الثابت سالبة (-4786,06) و هي تمثل قيمة العجز الميزاني في غياب المتغيرات الأخرى، و هو ما يعكس ميل العجز الميزاني للتناقض بشكل غير عادي، و المتمعن في الشأن الاقتصادي الجزائري يجد أن تواصل حالة العجز في السلسلة الزمنية للعجز الميزاني منذ سنة 2002 (شكل رقم 04) يدرك أن هناك نزعة نحو التزايد بشكل مستمر، و هو ما يثير الانتباه إلى الأسباب الأساسية لهذا التنامي، فمن غير المعقول أن يستمر العجز الميزاني بالتزايد في حالة اقتصاد منتج و مصدر، و لكنه سيكون كذلك في حالة و حيدة و هي حالة ضعف القدرات الإنتاجية للاقتصاد من جهة و ضعف صادراته من جهة ثانية.

بالنسبة للمتغير DBU نلاحظ وجود علاقة عكسية مع قيمته المؤخرة حيث أن تزايد العجز الميزاني لسنة معينة من شأنه أن يؤدي إلى تناقصه في السنة الموالية، إذ أن تزايد

العجز الميزاني في سنة معينة يؤدي إلى تدخل الدولة من خلال احتياطات العملة الأجنبية لتغطيته بينما يستغل هذا الزمن لإعطاء فرصة للمؤسسات الاقتصادية لكي تساهم في السنة الموالية بمزيد من الضرائب في تغطية عجز ميزانية الدولة، بالنسبة للتأخير الثاني نلاحظ أن تزايد العجز الميزاني في سنة معينة ينجر عنه تناقص أكبر في هذا العجز بعد سنتين و يعود ذلك لوجود متدخل خارجي لتغطية هذا الأخير من خلال احتياطات الصرف من العملة الأجنبية. بالنسبة للمتغير Tchax و الذي يعكس تطور سعر الصرف، فإننا نلاحظ وجود علاقة طردية بينه و بين العجز الميزاني في التأخر الأول، بمعنى أن تراجع قيمة العملة الوطنية (زيادة في قيمة Tchax) معناه زيادة في العجز الميزاني، و هذا الأمر غير مبرر اقتصاديا حيث أن تراجع قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يجعل الواردات أكثر غلاء و بما ان أغلب العجز متأني من التمويل الذي يتطلبه ارتفاع الواردات، فانخفاضها من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض العجز الميزاني، و السؤال المطروح هنا: إلى ما تعزى المقاومة التي يبديها العجز الميزاني إزاء الانخفاض بالرغم من تراجع قيمة العملة الوطنية بشكل متواصل على طول السلسلة الزمنية المدروسة (2001-2018). بالنسبة للتأخير الثاني نلاحظ أنه موجب و هذا يعني أن تراجع قيمة العملة يؤدي إلى تزايد العجز الميزاني على مدى سنتين، و هذا أمر غير مقبول اقتصاديا.

فيما يتعلق بالمتغير الثاني، نلاحظ أن هناك علاقة طردية، حيث أن تزايد معدل البطالة (Tchox) على مستوى سنة معينة ينجر عنه تزايد العجز الميزاني في السنة التي تليها و أيضا التي بعدها، فإذا كانت البطالة تعني عدم التشغيل، و هو مرادف لقلة الاستهلاك أو ثباته على الأقل فما الذي يبرر عجزا ميزانيا متزايدا، إن هذا الامر لا يستقيم اقتصاديا، فالواردات التي تمثل المتسبب الأكبر في العجز الميزاني لا يمكن أن تتزايد بين كل سنتين متتاليتين، و هو ما يدفع إلى الاستفسار عن الأسباب التي تؤدي إلى تزايد العجز الميزاني في ظل تزايد أو ثبات معدلات البطالة؟.

بالنسبة للمتغير الثالث و المتمثل في الناتج الداخلي الخام (Pibx) نلاحظ وجود علاقة عكسية على مدى سنتين، إذ يؤدي ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى تناقص العجز الميزاني و ذلك بسبب انتعاش الطلب العام و توفر المزيد من الإنتاج المحلي، و لكن بالطبع على المدى الطويل و في غياب قدرات إنتاجية محلية قادرة على مواكبة تزايد الطلب العام و تلبيته سيتحول

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

هذا الأخير إلى فائض من الواردات و التي تتحول بدورها إلى نفقات غير مغطاة بالموارد العادية لميزانية الدولة، مما يستدعي التدخل من خلال ضخ أموال من احتياطات الصرف من العملة الأجنبية لتغطية العجز الميزاني.

بالنسبة للمتغير الرابع و المتمثل في عجز الميزان التجاري (Bcomx) فنلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغيرين و هي تقريبا العلاقة الوحيدة المقبولة اقتصاديا، حيث أن تنامي العجز التجاري ينجر عنه تزايد في العجز الميزاني بفعل ارتفاع مستوى الواردات و الذي يتطلب تسخير موارد ضخمة من احتياطات الصرف من العملة الأجنبية، كذلك الشأن بالنسبة لسنة التأخير الثانية إذ أن تزايد العجز التجاري ينجم عنه تزايد في العجز الميزاني لسنتين.

### جدول رقم -08-: تقدير النموذج

Dependent Variable: DBU  
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)  
Date: 12/24/19 Time: 00:22  
Sample (adjusted): 2003 2018  
Included observations: 16 after adjustments  
DBU = C(1)\*DBU(-1) + C(2)\*DBU(-2) + C(3)\*TCHAX(-1) + C(4)\*TCHAX(-2) + C(5)\*TCHOX(-1) + C(6)\*TCHOX(-2) + C(7)\*PIBX(-1) + C(8)\*PIBX(-2) + C(9)\*BCOMX(-1) + C(10)\*BCOMX(-2) + C(11)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.165292	0.440118	-0.375564	0.7226
C(2)	-0.082427	0.421163	-0.195712	0.8525
C(3)	46.68734	81.09150	0.575737	0.5897
C(4)	-15.96931	76.42969	-0.208941	0.8427
C(5)	86.26780	126.6953	0.680907	0.5262
C(6)	15.46312	128.8120	0.120044	0.9091
C(7)	-14.60469	19.59007	-0.745515	0.4895
C(8)	-4.698498	29.43343	-0.159631	0.8794
C(9)	24.70795	52.25077	0.472872	0.6562
C(10)	32.87728	38.54676	0.852920	0.4327
C(11)	-4786.060	8957.614	-0.534301	0.6160
R-squared	0.920781	Mean dependent var	-1886.856	
Adjusted R-squared	0.762343	S.D. dependent var	1121.887	
S.E. of regression	546.9205	Akaike info criterion	15.65833	
Sum squared resid	1495610.	Schwarz criterion	16.18949	
Log likelihood	-114.2667	Hannan-Quinn criter.	15.68553	
F-statistic	5.811619	Durbin-Watson stat	2.740556	
Prob(F-statistic)	0.032890			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 .

من الجدول رقم 08 يمكن القول بأن النموذج المطور جيد من الناحية القياسية حيث أنه يوفر معامل تحديد R-squared مرتفع القيمة و هو ما يدل على ارتفاع معنويته و قدرته التفسيرية، كما أن القيمة الاحتمالية منخفضة (P) و هو ما يعني ارتفاع القوة الاحتمالية للنموذج. بعبارة أخرى يعكس النموذج علاقة إحصائية قوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، حيث أن هذه الأخيرة (سعر الصرف، معدل البطالة، الناتج الداخلي الخام، العجز التجاري) قادرة على

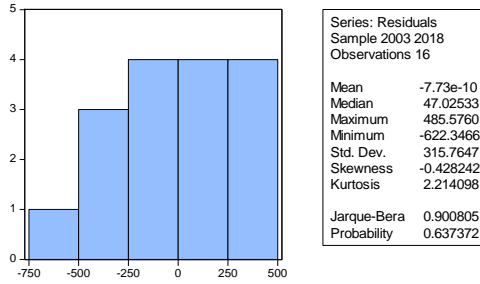
تفسير التغيرات الحاصلة في العجز الميزاني بنسبة 92%، بينما تبقى 8% خاضعة لمتغيرات أخرى لم يتم تناولها.

### 3-7 - اختبار القوة الإحصائية للنموذج:

من أجل الوقوف على جودة النموذج سنقوم بثلاث اختبارات أساسية:

#### أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي 'Normality test':

شكل رقم -06: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي 'Normality test'



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن قيم البواقي موزعة طبيعيا، حيث أن القيمة الاحتمالية مرتفعة (0,637) و بالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم القائل بوجود توزيع طبيعي لهذه القيم.

#### ب- اختبار الارتباط المتعدد 'Serial correlation LM test':

جدول رقم -09: اختبار الارتباط المتعدد 'Serial correlation LM test'

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.557945	Prob. F(2,3)	0.1232
Obs*R-squared	12.03826	Prob. Chi-Square(2)	0.0024

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 12/26/19 Time: 21:16

Sample: 2003 2018

Included observations: 16

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.665743	0.446009	1.492668	0.2324
C(2)	0.384855	0.349067	1.102525	0.3507
C(3)	-10.21495	52.21522	-0.195632	0.8574
C(4)	-13.89596	50.17436	-0.276953	0.7998
C(5)	25.84178	82.60580	0.312832	0.7749
C(6)	-125.8603	93.11207	-1.351708	0.2694
C(7)	1.474134	13.32553	0.110625	0.9189
C(8)	11.24067	20.18235	0.556956	0.6164
C(9)	-6.126020	34.25120	-0.178856	0.8694
C(10)	-36.23593	27.54705	-1.315420	0.2799
C(11)	4326.162	6086.905	0.710733	0.5285
RESID(-1)	-1.561386	0.541301	-2.884508	0.0633
RESID(-2)	-1.050944	0.601012	-1.748624	0.1787
R-squared	0.752391	Mean dependent var	-7.73E-10	
Adjusted R-squared	-0.238044	S.D. dependent var	315.7647	
S.E. of regression	351.3432	Akaike info criterion	14.51243	
Sum squared resid	370326.2	Schwarz criterion	15.14016	
Log likelihood	-103.0994	Hannan-Quinn criter.	14.54457	
F-statistic	0.759658	Durbin-Watson stat	2.722423	
Prob(F-statistic)	0.685428			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج **EvIEWS9**.

من خلال الجدول رقم 09 يتبين أن النموذج يعاني من وجود ارتباط خطي بين بواقي القيم، مما قد يرفع من احتمالية خطأ التقدير، إذ يبدو واضحا صغر القيمة الاحتمالية و المقدرة بـ 0,0024 و هي أقل من 5%، مما يعني أننا نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط و نقبل الفرض البديل القائل بوجود ارتباط بين قيم البواقي.

ج- اختبار عدم ثبات التباين -التغاير 'Heteroskedasticity' -:

جدول رقم 10-: اختبار التغاير 'Heteroskedasticity'

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.623106	Prob. F(10,5)	0.7550
Obs*R-squared	8.876896	Prob. Chi-Square(10)	0.5438
Scaled explained SS	0.526241	Prob. Chi-Square(10)	1.0000

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 12/26/19 Time: 21:22  
Sample: 2003 2018  
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-333700.2	2013461.	-0.165735	0.8749
DBU(-1)	-61.13467	98.92818	-0.617970	0.5637
DBU(-2)	58.36030	94.66755	0.616476	0.5646
TCHAX(-1)	-4566.782	18227.46	-0.250544	0.8121
TCHAX(-2)	9299.138	17179.59	0.541290	0.6115
TCHOX(-1)	4630.855	28478.13	0.162611	0.8772
TCHOX(-2)	-2272.185	28953.30	-0.078476	0.9405
PIBX(-1)	2236.966	4403.386	0.508010	0.6331
PIBX(-2)	-3084.714	6615.943	-0.466255	0.6606
BCOMX(-1)	-2364.616	11744.74	-0.201334	0.8484
BCOMX(-2)	5184.581	8664.403	0.598377	0.5757
R-squared	0.554806	Mean dependent var		93475.65
Adjusted R-squared	-0.335582	S.D. dependent var		106375.0
S.E. of regression	122934.9	Akaike info criterion		26.48855
Sum squared resid	7.56E+10	Schwarz criterion		27.01970
Log likelihood	-200.9084	Hannan-Quinn criter.		26.51575
F-statistic	0.623106	Durbin-Watson stat		2.982437
Prob(F-statistic)	0.755020			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال النتائج يتبين أن النموذج لا يعاني من وجود تغيرات بين بواقي القيم، حيث أن القيمة الاحتمالية و المقدرة بـ 0,5438 مرتفعة، مما يعني أننا لا يمكن أن نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تغيرات بين قيم البواقي.

بعد التدقيق في قيم النموذج لم يتضح من أشكال سوى وجود ارتباط بين قيم البواقي، و تفيد الأدبيات في هذا المجال، أنه في حال ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج (R-squared) لا يعتبر الارتباط إشكالا كبيرا.

### 3-8- اختبار التكامل المشترك – Cointegration Test :-

إن الهدف الأساس من إجراء اختبار التكامل المشترك هو تحديد وجود علاقة توازن على المدى الطويل، حيث أن وجود ممثل هذه العلاقة يدعم النموذج المطروح و يقوي قدرته التفسيرية، و للتمكن من ذلك سنستخدم اختبار (Johansen, 1988) و الذي يعتبر أكثر ملاءمة من غيره في الحالات التي يتكون فيها النموذج من عدة متغيرات (زهرة حسن، خديجة عدنان، 2016، ص: 202).

إن الشرط الأساس للتمكن من إجراء اختبار (Johansen, 1988) للتكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى، و قد بينا ذلك فيما سبق من خلال الشكل رقم : 05.

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

جدول رقم -11-: اختبار التكامل المشترك (-Cointegration Test-):

Date: 12/26/19 Time: 21:36  
 Sample (adjusted): 2003 2018  
 Included observations: 16 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: DBU TCHAX TCHOX PIBX BCOMX  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.998858	184.2885	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.937142	75.88497	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.678394	31.61497	29.79707	0.0305
At most 3	0.495703	13.46412	15.49471	0.0989
At most 4	0.145226	2.510697	3.841466	0.1131

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9.

الجدول رقم 11 يبين أن القيم الثلاثة الأولى لـ Trace Statistic أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها، كما أن القيم الاحتمالية لـ P ، أقل من 5% و هو ما يمكننا من رفض فرض العدم و القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل، و نقبل عندئذ الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل على المدى الطويل بين مختلف المتغيرات. كما يبين الجدول وجود 3 متجهات للتكامل المتزامن، مما يعكس وجود علاقة توازن و تناسق على المدى الطويل بين العجز الميزاني كمتغير تابع و بقية المتغيرات المستقلة و المتمثلة في سعر الصرف، معدل البطالة، الناتج الداخلي الخام و عجز الميزان التجاري.

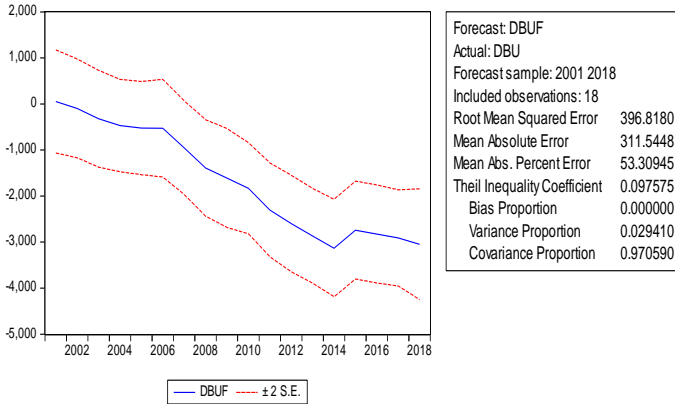
### 3-9- اختبار القوة التوقعية للنموذج:

في نهاية هذه الدراسة سنقوم باختبار أخير يتعلق بالقوة التوقعية للنموذج، حيث سنعتمد على مؤشرين أساسيين:

الأول يتمثل في ما يسمى بخطأ مربع جذر الوحدة 'Root Mean Squared Error' ، حيث كلما كانت قيمته أقل دل ذلك على ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج.

المؤشر الثاني يتمثل في ما يسمى بمعيار 'ثيل' 'Theil Inequality Coefficient'، حيث كلما كان المؤشر قريبا من الصفر كانت القوة التوقعية للنموذج مرتفعة، في حيث إذا كانت القيمة تقترب من الواحد دل ذلك على أن هناك فرقا شاسعا بين التطور الحقيقي للمتغير التابع (DBU) و المتغير التابع المتوقع (DBUF)، و منه تكون القوة التوقعية للنموذج ضعيفة جدا.

شكل رقم 07-: اختبار القوة التوقعية للنموذج (The model forecasting power)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9 .

من الشكل رقم 07 يتضح أن للنموذج المطور قوة توقعية كبيرة حيث أن خطأ مربع جذر الوحدة 'Root Mean Squared Error' يقدر بـ 396,81 و هي قيمة منخفضة مقارنة بالقيم التي تم تسجيلها في سلسلة المتغير التابع (DBU)، كما أن قيمة معيار 'ثيل' 'Theil Inequality Coefficient' قدرت بـ 0,097 و هي قيمة جد منخفضة و تقترب من الصفر و هو ما يؤكد القوة التوقعية للنموذج، أخيرا المعلمة 'Bias Proportion' و التي تقدر قيمتها بـ 0,000 تعتبر شديدة الانخفاض مما يقوي من القوة التوقعية للنموذج.

#### 4- خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية الاتساع المتواصل للعجز الميزاني في الجزائر، إذ كانت الفكرة الأساسية تدور حول البحث عن مسببات هذا الاتساع و إذا بالدراسة تتوصل إلى نتيجة رئيسية مفادها غياب ما يبرر اقتصاديا مثل هذا الاتساع الهائل في العجز الميزاني و فيما يلي بسط لمختلف النتائج و التوصيات.



## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

### - نتائج أولية:

تقدير العجز الميزاني كمتغير تابع و سعر الصرف، معدل البطالة، الناتج الداخلي الخام و العجز التجاري كمتغيرات مستقلة (مفسرة) مقبول اقتصاديا، قياسيا و إحصائيا. جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الأول مما بين وجود علاقة طويلة الأمد فيما بينها بعد إخضاعها لاختبار التكامل المشترك لجوهانسن. وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العديد من المتغيرات المستقلة للدراسة فيما بينها و بينها و بين المتغير التابع. خلو النموذج من المشاكل القياسية الكبرى كعدم التوزيع الطبيعي للبواقي و التغاير، و لا يؤثر الارتباط المتعدد في حال ارتفاع معنوية النموذج.

### - اختبار الفرضيات:

#### - فيما يتعلق بفرضيات الدراسة خلصنا إلى ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و العجز الميزاني في الجزائر، و يفترض أن تكون عكسية، تم إثباتها حيث اتضح من النموذج المقدم وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع و المتغير المستقل، و هو ما يؤكد وجهة النظر الاقتصادية بوجود نمو مطرد في القدرات الإنتاجية المحلية بغية التقليل من العجز الميزاني للدولة.

الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة (Tchox) و العجز الميزاني و يفترض أن تكون عكسية. هذه الفرضية لم يتم إثباتها، إذ تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين نمو معدل البطالة و بين تزايد العجز الميزاني، و هو مخالف لما جاء في الأدبيات الاقتصادية و قد يرجع ذلك إلى ضخامة الدعم الاجتماعي (خاصة للفئات غير الشغيلة) الذي يضغط على العجز الميزاني و يدفعه نحو التفاقم من دون وجود مقابل إنتاجي واضح.

الفرضية الثالثة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز التجاري (Bcomx) و العجز الميزاني و يفترض أن تكون طردية، قد تم إثباتها من خلال الدراسة، حيث اتضح وجود تأثير واضح لعجز الميزان التجاري على تفاقم العجز الميزاني للدولة.

الفرضية الرابعة: و التي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين **سعر صرف العملة الجزائرية (Tchax)** و العجز الميزاني و يفترض أن تكون طردية، فمن خلال النموذج المطور اتضح وجود علاقة عكسية (مبطنة)، و هو أمر غير مقبول في الأدبيات الاقتصادية، فكيف لانخفاض متواصل للعملة الوطنية أن ينجر عنه تنامي في العجز الميزاني؟ إن هذا السؤال يقودنا إلى التساؤل عن الأسباب التي تدفع بالعجز الميزاني للتفاقم في حين أن القوة الطبيعية لانخفاض العملة كان يفترض أن تجره نحو التناقص.

إن ما يمكن أن يفسر ذلك يمكن أن يترجم في الارتخاء الكبير الذي أصاب القيود المفروضة على عمليات الاستيراد، حيث عرفت المنظومة التشريعية الجزائرية تعديلات عميقة كان يفترض أن تكون مؤقتة لتسمح في فترة البحبوحة المالية من استيراد كل ما من شأنه أن يرفع من القدرات الإنتاجية الوطنية، لتتحول مع مرور الزمن إلى ثغرة تشريعية كبيرة مغيرة من طبيعتها المؤقتة إلى طبيعة هيكلية دائمة، نجم عنها اختلالات كبرى في الاقتصاد الجزائري فيما بعد.

الفرضية الخامسة: يوجد علاقة سببية بين العجز الميزاني في الجزائر و متغيرات الدراسة في اتجاهات مختلفة، تم إثباتها و اتضح فعلا وجود علاقة سببية متعددة الاتجاهات بين متغيرات الدراسة.

#### - الخلاصة:

- مما سبق نصل إلى النتيجة التالية:
  - وجود ارتفاع غير مبرر للعجز الميزاني خلال سنوات الدراسة.
  - وجود مقاومة للعجز الميزاني إزاء التخفيض مقارنة بالعجز التجاري.
  - وجود نزعة هيكلية للعجز الميزاني للبقاء في المنطقة السالبة بالرغم من كل الجهود المبذولة في السنتين الأخيرتين.
- وجود تدخل قوي جدا للدولة في الحياة الاقتصادية مما يجعل متغيرات الدراسة تتطور بشكل مخالف للقواعد الاقتصادية، و قد يفسر ذلك بالتوجهات الاجتماعية لجميع السياسات و التمركات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة.

#### توصيات الدراسة:

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

إن العجز الميزاني الذي تعاني منه الجزائر يعتبر غير مبرر تماما من الناحية الاقتصادية، ويمكن تلافيه أو التخفيض منه بشكل كبير من خلال الإجراءات التالية:  
تعويم العملة الوطنية، فالإبقاء على دعم العملة بالموازاة مع الدعم الاجتماعي يعتبر هدرا للموارد، فإما أن ندعم العملة و نرفع الدعم الاجتماعي أو نبقي على الدعم الاجتماعي و نعوم العملة الوطنية.

ابتكار صيغ تشغيل تجمع بين تشجيع القطاعات الإنتاجية و تقليص الدعم الاجتماعي للبطالين.

وضع خريطة لتنمية الناتج الداخلي الخام و جعله يجمع بين الاستدامة و بين مساهمة جميع القطاعات بشكل فعال (صناعة، زراعة، خدمات)، مع التركيز على بذل الجهد الكافي لتوجيه الانفاق الحكومي نحو أنشطة (الصحة، التعليم، البحث و التطوير).  
ضبط الميزان التجاري من خلال القضاء على الثغرة التشريعية التي تسببت في ثغرة مالية غير مسبوقة في ميزانية الدولة.

### 5- قائمة المصادر و المراجع:

- Congressional service. (2019). «Deficits, Debt, and the Economy: An Introduction », Report, April 15.

- لحسن دردوري. (2014/2013). « سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر -تونس »، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- موقع المالية و النقود:

- الرابط الكامل:

- <https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/politiques-economiques/economie-francaise/comptes-publics/le-deficit-public/>

- تاريخ الاطلاع: 2019/11/05.

- دندان راضية. (2012). « عجز الموازنة العامة في الجزائر -أسباب و حلول- «، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد: 09، العدد: 02 .
- Jerome Creel et Al. (2005). «Doit-on oublier la politique Budgétaire, une analyse critique de la nouvelle théorie anti-keynésienne des finances publiques », Revue de L'OFCE, n : 92.
- بنك الجزائر الخارجي. (2019). «نشرة إحصائية ثلاثية حول الاقتصاد الجزائري «، رقم: 46، جوان.
- FMI. (2018). «Algérie », Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, n : 168/18, Juin.
- ONS. (2017). « ACTIVITE, EMPLOI & 2017 CHÔMAGE en AVRIL 2017 ».Rapport n :785.
- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار /
- الرابط الكامل:
- <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
- تاريخ الاطلاع: 2019/11/10.
- Philippe LACOUDE. (1998). «Le déficit budgétaire français, Aspect conjoncturel et structurel », Centre de théorie économique Jean- Baptiste Say, Université Paris Dauphine.
- Zakaria BELMKADDEM,TouijarDRISS.(2018).« Le déficit budgétaire et le déficit de la balance commerciale peuvent être qualifiés de jumeaux? Etude empirique sur le cas marocain», hal-01712961.
- عثمان نقار، منذر العواد. (2012). « استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية»، مجلة

## مفارقة الاتساع المستمر للعجز الميزاني في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

---

جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، المجلد: 28، العدد: 02.

- زهرة حسن، خديجة عدنان. (2016). « تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR- العراق حالة تطبيقية 1970-2010-»، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد: 11، العدد: 41.